المحلية الصباح
العدد 2446 - السنة التاسعة
الأربعاء 13 رجب 1437 - الموافق 20 إبريل 2016
Wednesday 20 April 2016 - No.2446 - 9th Year

«السكنية» تستدعي الدفعة الثالثة من قسائم المطلاع

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية عزمها توزيع الدفعة الثالثة من توزيعات السنة المالية 2016-2017 من القسائم الحكومية في منطقة جنوب المطلاع (إن 7) وتشمل 354 قسيمة على أصحاب الطلبات الإسكانية حتى 6 مارس 2008.

ودعت المؤسسة في بيان صحافي أمس المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها بمنطقة جنوب المطلاع إلى مراجعتها بعد غد الخميس والأحد المقبل مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص لتسلم بطاقة دخول القرعة.

وقالت إن بطاقات الاحتياط ستوزع الاثنين المقبل حيث ستجري القرعة 27 أبريل الجاري لافتة إلى أن من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيستبعد اسمه وسيتم إدخال الاسم الذي يليه في التخصيص.

وأفادت بأن على المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في تلك القطعة ولم ترد أسماؤهم ضمن هذا الكشف مراجعة المؤسسة الاثنين المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن قائمة الاحتياط.

أكدت احترام الكويت للاتفاقيات الدولية الموقعة بشأن العمل النقابي

الصبيح: الحكومة لن تتخذ أي خطوة غير قانونية لمواجهة إضراب النفط

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أن الحكومة لن تتخذ اي خطوة غير قانونية لمواجهة اضراب العاملين بالقطاع النفطي،مؤكدة احترام الكويت للاتفاقيات الدولية الموقعة بشأن العمل النقابي.

وأوضحت الوزيرة الصبيح في مؤتمر صحافي عقد أمس في الامانة العامة للتخطيط والتنمية أن الكويت حينما وقعت على اتفاقيات دولية بشأن النقابات سجلت تحفظها على المواد المتعلقة بحق الاضراب.

واضافت ان اللجنة المختصة بالنظر في هذا الشان والتي تضم في عضويتها فرقا قانونية من مجلس الوزراء وادارة الفتوى والتشريع والهيئة العامة للقوى العاملة لن تتخذ اي قرار بشان الاضراب الا اذا تأكدت من قانونيته بنسبة مئة بالمئة.

من جانب اخر اعلنت الصبيح عن صدور قرار جديد بشأن تعظيم قيمة الرسوم المالية لبعض الاجراءات الخاصة بالاستقدام والاستخدام للعمالة تم بموجبه تعديل قيمة الرسوم المالية لثلاثة اجراءات اعتبارا من اول يونيو المقبل لتصبح قيمة رسوم اذن العمل لاول مرة 50 دينارا بدلا عن دينارين وقيمة رسوم تحويل اذن العمل 50 دينارا بدلا عن 10 دنانير اضافة الى تعديل رسوم تجديد اذن العمل لتصبح 10 دنانير بدلا عن دينارين كما كان في السابق.

وحول امكانية دمج بعض الهيئات اكدت ان هذا الدمج امر وارد ضمن دراسات واسعة بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية وهو احد الاهداف الواردة ضمن وثيقة الاصلاح الاقتصادي وقد يشمل التوجه دمج اكثر من هيئة مع بعضها البعض بشرط توافق ذلك مع القوانين المعمول بها لمنع اي تضارب قانوني او اداري.

وعن إلغاء نظام الكفيل المعمول به في الكويت قالت انه تم منح تسهيلات للعمالة في حقوق تحويل الاقامات مشيرة الى ان هذا الموضوع يدرس في لجنة التركيبة السكانية ولازال تحت الدراسة وهناك آلية لاستقدام العمالة تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة وسيتم الاعلان عن نتائج هذه الدراسة في وقت لاحق.

واضافت الصبيح ان الامر يتطلب ايضا الانتهاء من ميكنة كافة اعمال الهيئة العامة للقوى العاملة والقضاء على كل مظاهر الفساد.

وردا على سؤال حول مشكلة (ابن دار رعاية الاحداث) قالت ان الموضوع احيل على نيابة الاحداث بناء على بلاغات قدمت الى مركز الشرطة اضافة الى تشكيل لجنة تحقيق من قبل وزارة الشؤون ونقل المشرفين من مكان العمل كاجراء احترازي مؤكدة انه اذا ثبت اي اخطاء من المشرفين ستتخذ الوزارة العقوبات اللازمة ضدهم.

وعن اخر احصائيات صرف مساعدات اجتماعية من وزارة الشؤون دون وجه حق ذكرت الصبيح انها بلغت 2325 حالة صرفت 5 ملايين و750 الف و891 دينار تم سداد مبلغ مليون و569 الف دينار مشيرة الى ان عدد الملفات المستمرين في الصرف 42500 ملف قابلة للزيادة او النقصان.

واوضحت ان المراجعة مع الجهات المعنية بينت ان هناك 152 حالة لديها رخص تجارية تم تعديل وضع 67 حالة ومتبقي 85 حالة للتعديل و590 حالة لديهم ملفات عمالة تم تعديل 435 حالة ومتبقي 155 حالة وهناك 60 حالة يتقاضون مساعدة من هيئة المعاقين تحت سن ال18 ويتقاضون في نفس الوقت مبالغ من الوزارة.

وتقدمت الصبيح بالشكر لكل المسؤولين والعاملين في وزارة الشؤون والقوى العاملة وهيئة الاعاقة وكل من عمل معها في كافة الجهات وكذلك وسائل الاعلام ونواب مجلس الامة الذين زودوا الوزارة بالمقترحات والانتقادات لافتة الى ان الطموح هو الوصول الى اعلى درجات الانجاز والتطوير.

من جانبه استعرض وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور مطر المطيري انجازات وزارة الشؤون كاشفا عن انجاز الوزارة عام 2015 كافة المشاريع التنموية وتسكين كافة الشواغر باستثناء 4 شواغر واختصار ملاحظات ديوان المحاسبة في عام 2015 على 6 ملاحظات فقط وتم تسجيل 170 فريق عمل تطوعي واشهار 15 جمعية نفع عام واعداد 30 تقرير متابعة.

وتوقع المطيري خفض 100 مليون دينار من ميزانية الوزارة بعد ترشيد الانفاق دون المساس بامتيازات الموظفين وبند المساعدات الاجتماعية واشار الى حل 5 جمعيات نفع عام وحل 11 مجلس ادارة جمعية تعاونية لوجود مخالفات جسيمة وسحب 4 تراخيص من الحضانات الخاصة واغلاقها اضافة الى اغلاق 9 حضانات غير مرخصة. من جانبه استعرض مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة الدكتور طارق الشطي انجازات الهيئة خلال عام 2015 مشيرا الى انطلاق العمل في ميكنة خدمات الهيئة وتدشين الخط الساخن وتوقيع اتفاقيات الورش المحمية لتاهيل المعاقين والتدقيق في الملفات وانشاء قاعدة بيانات ميكنة.

واوضح ان عدد الموظفين الكويتيين في الهيئة بلغ 195 وتم خلال العام تعديل 6 مواد في قانون المعاقين وتنظيم العديد من الندوات التوعوية وورش العمل واللقاءات العلمية ومعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة وتم الربط الآلي مع 5 جهات.

بدوره عرض مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة احمد الموسى مشاريع هيئة القوى العاملة كاشفا عن انجاز 3 مشاريع تنموية من اصل 4 مشاريع وتنفيذ 47 بالمئة من المشروع الرابع اضافة الى 6 مشاريع جديدة في الخطة الاستراتيجية جاري العمل على تنفيذها وهي ميكنة وتحسين العمليات وتوفير خدمات الحكومة الالكترونية وانشاء مكتب ادارة المشاريع واعادة هيكلة سوق العمل وتحسين ظروف السلامة المهنية وتحسين ظروف العمالة الوافدة والتعليم والتدريب المهني المستمر للعمالة الوافدة.

وقال ان هناك خطط تشغيلية منها تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة ووضع بطاقات الاختصاص والوصف الوظيفي وتنمية العنصر البشري وتطوير قدراته وجميعها مشاريع جديدة في الهيئة.

جانب من المؤتمر الصحافي لوزيرة الشؤون

- الكويت وقعت على اتفاقيات دولية بشأن النقابات وسجلت تحفظها على المواد المتعلقة بحق الإضراب
- اعتباراً من يونيو قيمة رسوم إذن العمل للمرة الأولى 50 دينارا بدلا عن دينارين والتحويل 50 بدلاً عن 10 دنانير
- دمج بعض الهيئات ضمن وثيقة الإصلاح الاقتصادي بشرط توافق ذلك مع القوانين المعمول بها لمنع أي تضارب قانوني
- منح تسهيلات للعمالة في حقوق تحويل الإقامات وإلغاء نظام الكفيل يدرس في لجنة التركيبة السكانية ومازال تحت الدراسة
- المطيري : خفض 100 مليون دينار من ميزانية الوزارة بعد ترشيد الإنفاق دون المساس بامتيازات الموظفين
- حل 5 جمعيات نفع عام وحل 11 مجلس إدارة جمعية تعاونية لوجود مخالفات جسيمة وسحب 4 تراخيص من الحضانات

لتوفير مانسبته 15 في المئة من احتياجات الكويت للطاقة بحلول 2030

وزير الكهرباء يؤكد أهمية تنويع مصادر الطاقة

أكد وزير الكهرباء والماء المهندس أحمد الجسار أمس اهمية تنويع مصادر الطاقة والتحول إلى المتجددة منها لاسيما الشمسية وطاقة الرياح بما يسهم في توفير مانسبته 15 في المئة من احتياجات الكويت للطاقة بحلول 2030.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للجنة "تنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة" التي شكلت أخيرا برئاسة الوزير الجسار وتضم في عضويتها ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية.

وقال إن الاجتماع اسفر عن تشكيل لجنة فنية لوضع آلية عمل حصر وتوثيق جميع الأنشطة المتعلقة باستخدامات الطاقة المتجددة إلى جانب اعداد تقرير سنوي يرفع إلى مجلس الوزراء متضمنا نتائج أعمالها ورصد نسبة التوسع في عملية انتاج الطاقة المتجددة.

وزير الكهرباء مترئسا الاجتماع الأول للجنة الطاقة المتجددة

- تشكيل لجنة لحصر وتوثيق جميع الأنشطة المتعلقة باستخدامات الطاقة المتجددة
- توفير استهلاك الطاقة الكهربائية وتأثيرها على البيئة وإنشاء قاعدة بيانات لها

وأوضح أن مهام وأهداف لجنة (تنمية استخدامات مصادر الطاقة المتجددة) تقوم على حصر وتوثيق جميع الأنشطة التي تعتمد على مصادرها ومدى كفاءتها ودراسة جدواها في توفير استهلاك الطاقة الكهربائية وتأثيرها على البيئة وإنشاء قاعدة بيانات لها.

وأضاف أن اللجنة تهدف أيضا للاستفادة من خبرات الجهات والدول التي اعتمدت تطبيقات استخدام الطاقة المتجددة علاوة على تقديم الدعم الفني للجهات والأفراد وتنظيم الدورات وورش العمل التوعوية والتشجيعية على استخدامها.

وتضم اللجنة في عضويتها وزارات الكهرباء والماء والنفط والأشغال العامة والتربية والإعلام والأوقاف والشؤون الإسلامية والشؤون الإجتماعية والعمل والمالية.

كما تضم جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجمعية المهندسين الكويتية.

أكد ضرورة وضع سياسة وقائية تتصدى لهذه الظاهرة المقلقة ضمن برامج إنمائية على مستوى الدولة

العبيدي: الكويت ملتزمة بمعاهداتها الدولية وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل

الوزير علي العبيدي

أكد وزير الصحة الدكتور علي العبيدي حرص الكويت على كل ما يخص قضايا العنف ضد الأطفال والتزامها بالمعاهدات والمواثيق الدولية وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل.

وقال العبيدي في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الإقليمي الرابع لمناهضة العنف ضد الأطفال أمس الأول إن الوزارة تؤكد من خلال عقد هذا المؤتمر حرص الكويت على الالتزام بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل الصادرة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 وكانت أول من صادق عليه.

وأضاف أن انعقاد هذا المؤتمر يتزامن مع استعداد وزارة الصحة لإطلاق خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030 التي اعتمدتها القمة التاريخية لجمعية الأمم المتحدة العام الماضي خصوصا فيما يتعلق بحقوق الطفل ومناهضة العنف.

وأوضح أن عقد هذا المؤتمر في هذا الوقت يعبر عن الرؤية الواعية لضرورة وضع سياسة وقائية تتصدى لهذه الظاهرة المقلقة ضمن برامج إنمائية على مستوى الدولة مؤكدا أن هذا المؤتمر سيتيح الفرصة لوضع خارطة طريق بهذا الشأن.

وأشاد بصدور قانون خاص بحقوق الطفل خلال العام الماضي الذي يعد ثمرة تعاون إيجابية وبناءة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية "ما يترجم التزاما سياسيا رفيع المستوى بحماية حقوق الطفل كأولوية تنموية رئيسية وبما يتوافق مع دستور الكويت ومعاهداتها الدولية".

من جانبه قال وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون القانونية والمستشار القانوني للوزارة الدكتور محمود العبدالهادي إن حقوق الطفل تحتاج إلى متابعة خصوصا في الوقت الحالي مع تفشي العنف ضد الأطفال وذلك من خلال برامج واستراتيجيات ناجعة تكفل حفظ حقوقهم وتحميهم من الإيذاء.

وأضاف العبدالهادي أن اللجنة الوطنية العليا في الوزارة منذ بداية تشكيلها عام 2013 تتطلع إلى التعاون مع كل مؤسسات الدولة لتطوير قاعدة البيانات الوطنية وتحديثها للرصد الدقيق للحالات ذات الصلة لإعداد تقارير حقيقية للمنظمات الدولية والإقليمية تنفيذا لالتزام البلاد امام المجتمع الدولي.

وأوضح أن التصدي لإهمال الأطفال ومناهضة العنف ضدهم مسؤولية مجتمعية مبينا أن الأعباء المترتبة جراء هذه الظاهرة ليست صحية ونفسية فقط بل مجتمعية تؤثر على مسيرة التنمية الشاملة ما يتطلب مضاعفة الجهود لتوعية الاسر والقاء الضوء على ابعادها.